

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

التفسير الثامن حول قاعدة "من أدرك"

هل القاعدة تخص الصلوات اليومية فحسب أم تتحضن من أدرك ركعة من المستحبات أيضاً؟

ونعم ما اصطفاه المحقق النائيني حيث قد أطبق القاعدة على الصلوات المستحبة أيضاً قائلاً:

وبناء على المشهور لو لم يصل من نافلة الزوال شيء إلى أن صار الظل قدمين و كما لم يصل من نافلة العصر شيء إلى أن صار الظل أربعة أقدام، فلا إشكال في خروج وقت النافلة، وأما لو تليس منها (النافلة) ولو برکعة زاحم بها الفريضة، لقاعدة «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة كلها» كما في النبوي [1] (المنقول عن الذكرى) الشاملة للفريضة والنافلة بتنزيل صلاة النافلة منزلة صلاة واحدة فتأمل و لرواية عمّار عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: وقت صلاة الجمعة شراك أو نصف، وقال: للرجل أن يصلى الزوال ما بين زوال الشمس إلى أن يمضي قدمان، وإن كان قد بقي من الزوال ركعة واحدة أو قبل أن يمضي قدمان أتم الصلاة حتى يصلى تمام الركعات، فإن مضى قدمان قبل أن يصلى ركعة إذا زالت الشمس بدأ بالأولى، ولم يصل الزوال إلا بعد ذلك [2]، الحديث. فإن الرواية وإن كانت لا تخلو عن إغلاق و إشكال إلا أن دلالتها على المقصود ظاهرة. [3]

وسيراً على آتجاه المحقق فإن رواية عمّار بن موسى -فإن صلى ركعة من الغداة- تبدو ظاهرة في الفرائض، ولكن حيث إننا قد تقبّلنا عمل المشهور بالروايات الضعيفة -كمرسلة الشهيد في الذكرى- فينجبرُ ضعفُ الروايات المطلقة الفائلة: من أدرك ركعة من الصلاة، حيث إنها وسيلة النطاق، إضافة إلى أنه يسوع في النوافل أن يقطعها أساساً فلو جرت القاعدة في الواجب لسهل الخطب في المستحب أيضاً.

أجل، إن السيد الخوئي و صاحب الحدائق قد حدد القاعدة على الصلاة اليومية فحسب -دون النوافل-. نظراً إلى حجية رواية عمّار بن موسى -صلاة الغداة-. ثم استمسك السيد بعدم القول بالفصل تعددية إلى سائر الصلوات، ولكن الحدائق قد اتخذ الإجماع رغم أنه لم يقتئع به أيضاً -لأنه قد عبر قائلاً: و بالجملة فالمسألة عندي لا تخلو من شوب الاشكال و الاحتياط فيها لازم على كل حال.[4]- ثم ضرب الأولوية للسيد الخوئي و خص القاعدة بالغداة، وبالتالي، إن صاحب الحدائق قد أثبت خصوصية صلاة الغداة -خلافاً للسيد الخوئي الذي قد استمسك بالأولوية المذكورة-. بالكلمات التالية:

قالوا: لو أدرك قبل الغروب أو قبل انتصاف الليل احدى الفريضتين لزمه واجدة خاصة لاستحالة التكليف بهما في وقت لا يسعهما. بقي الكلام في انه:

1. ان قلنا بالاشتراك في الوقت من أوله الى آخره (لكلتا الصالاتين) كما تقدم نقله عن الصدوق فاللازم منهما هي الأولى (الظهر) لتقديمها و وجوب الترتيب.

2. و ان قلنا بالمشهور من الاختصاص (اللظاهر و العصر) فالواجب هي الثانية (العصير).

3. و أما لو أدرك خمس ركعات في الموضعين (قبل الغروب و قبل انتصاف الليل) فإنهم صرّحوا من غير خلاف يعلم أنه يلزمه الفرضان بناء على ما تقدم من أن من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت كله و حيث أن الركعة الأولى من الخمس المذكورة للفريضة الأولى (صلاة المغرب) و بها يصدق ادراك الوقت (و تُعد الصلاة أداءً) فإنها تزاحم الفريضة الثانية (العشاء) بثلاث، و هكذا في الفريضة الثانية (العشاء) فإنه يبقى لها ركعة من الخمس و بها يحصل ادراك الوقت فيجب الإتيان بالفرض المذكور و ان زاحم وقت الفريضة التي بعدها كما في العصر التي بعدها صلاة المغرب أو وقع خارج الوقت كما في فريضة العشاء.[5] و المسألة عندي لا تخلو من شوب الاشكال لعدم وجود نص في المقام و ليس إلا البناء على ما تقدم من قولهم: ان من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك الوقت كله، و قد عرفت انه لا دليل عليه سوى رواية عامية و الروايات الواردة من طرقنا مختصّة بصلاة الصبح و ليس إلا الإجماع المدعى في المقام كما تقدم. و يمكن القول باختصاص هذا الحكم بالصبح كما هو مورد النص.

و أما مقالة الحدائقي في تسجيل خصوصية الغداة - عكساً للسيد الخوئي الذي قد تعدد منها إلى سائر الصلوات - فكالتالي:

و يؤكد (مورد النص) أنها ليس بعدها (الغداة) فريضة يحصل بها المشاركة في الوقت بخلاف غيرها من الفرائض سيما على المشهور من اختصاص الفريضة الأخيرة بمقدار أدائها من الوقت، (فهذه العلة تجري في الغداة فحسب لأن الغداة تحظى بخصوصية ألا صلاة بعدها يزاحمها في الوقت ولا يُعقل إجراء القاعدة، بينما سائر الصلوات تشارک مع بعدها في الوقت) فإذا ركعة من الفريضة الأولى (الظهر مثلاً) في صورة ما إذا أدرك من الوقت خمساً مع كون ما بعد تلك الركعة وقتاً مخصوصاً بالثانية (العصير) لا يُجدي نفعاً في وجوب الإتيان بها (الظهر) لأن ما بعد تلك الركعة مختص بالثانية (العصير) و مزاحمتها فيها تحتاج إلى دليل و ليس إلا الإجماع المذكور و اختصاص الخبرين بصلاة الصبح. و بالجملة فالمسألة عندي لا تخلو من شوب الاشكال و الاحتياط فيها لازم على كل حال.[6]

فح حيث إنّ البارحة قد هاجمنا الأولوية للسيد، فهذا الوجه للحدائق أيضاً يُعد دليلاً ثانياً لضرب الأولوية.

ولكن بصورة عامة نلاحظ على الحدائقي بأن النقاش لا يحول حول تداخل أوقات الصلوات في بعضها لكي يطرح الحدائقي مبحث الوقت الاختصاصي أو الاشتراكي، إذ قد كررنا مسبقاً بأن القاعدة لا تهدف إلى توسيع الوقت مطلقاً لا يجعله وقتاً اختيارياً ولا وقتاً اضطرارياً - كما زعمه الجوادر والحدائق و السيد الخوئي - فلا تأخذ من وقت العشاء وتعطيه إلى المغرب، كلا، بل وفقاً للمشهور، إن القاعدة تُعد حاكمة بالتوسيع في الأداء و القضاء بحيث تحسّبها أدائة ليس إلا - لا أنه تأخذ الصلاة الأولى من ظرف الصلاة الثانية لكي ينطّرِح مبحث الاختصاص و الاشتراك - فنظراً لهذا الميزان ستتحدد الصلوات اليومية برمّتها ولا خصوصية للغداة نظراً إلى انجبار الأخبار الضعاف المطلقة -أدرك الصلاة- سواءً أخذ من وقت الصلاة التالية أم وقعت خارج الوقت تماماً كصلاة العشاء، نعم حيث إن الحدائقي لم يتبنّ انجبار الضعف بعمل المشهور، فقد اقتصر على مورد النص وفقاً لمنهجيه.

[1] الوسائل: ج ٣ ص ١٥٨ باب ٣٠ من أبواب المواقف، ح ٣٠.

[2] الوسائل: ج ٣ ص ١٧٨ باب ٤ من أبواب المواقف، ح ١، و فيه اختلاف يسير.

[3] كتاب الصلاة (تأييبي) مؤسسة النشر الإسلامي، جلد: ١، صفحه: ٩٢

[4] بحراني، يوسف بن احمد. محقق محمد تقى ايروانى، و عبدالرزاق مقرم. مقدمه نويس عبد العزيز طباطبائي. ، ١٣٦٣ هـ.،  
الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد:  
٦، صفحه: ٢٧٩

[5] بحراني، يوسف بن احمد. محقق محمد تقى ايروانى، و عبدالرزاق مقرم. مقدمه نويس عبد العزيز طباطبائي. ، ١٣٦٣ هـ.،  
الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، قم - ايران، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي، جلد:

[٦] الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، قم – ايران، جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي،  
جلد: ٦، صفحه: ٢٧٩